التنظيم القانوني لهيأة الاستثمار الوطنية

م.م عبد الجليل ابراهيم سويد
Jl80jl80@uoanbar.edu.iq
رئاسة جامعة الانبار – قسم شؤون الأقسام الداخلية
م.م سعد جمار نشمي
Saadnashmi6@uoanbar.edu.iq
رئاسة جامعة الانبار – مركز الدراسات الاستراتيجية

Legal regulation of the National Investment Authority

Assist. Lecturer. Abdul jalil Ibrahim seeid
University Headquarter/ Department of Accommodation Affairs
Assist. Lecturer. Saad jammar nashmi
Faculty of Law/ University Headquarter/ center of strategic studies

المستخلص

يوفر الاستثمار العوائد التي تساعد الدول في بناء دول أخرى اذ ما استغل الاستثمار بصورته الصحيحة وتوفرت له المقومات التي تدفع به الى تحقيق الهدف الأساسي ووصف البلد الى مصاف الدول المتقدمة في مجال الاستثمار ، اذ يعد العراق من البلدان التي يكون الاستثمار فيه ضعيف بالرغم من صدور قانون الاستثمار في العراق المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي يعد شاملا لكافة الانشطة الاستثمارية بجميع نواحيها الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وذلك للعديد من الأسباب كان أولها العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد في تسعينات القرن الماضي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ما بعد تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات كان أهمها عدم وجود اليات وصيغ واضحة تحكم حقوق المستثمر فضلا عن تداخل في بعض الصلاحيات لعدد من الجهات الرسمية و التنفيذية والرقابية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية نتيجة لتداخل القوانين التي تحدد صلاحيتها واوصت الدراسة بزيادة الحوافز والضمانات التي تمنح للمستثمر الاجنبي وتعزيزها

بالتشريعات الداخلية التي تشجع على جذب المستثمر الأجنبي لأهميته في نقل التكنلوجيا والتطور الى الداخل. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار, القانون , الهيئة

Abstract

Investment provides returns that help countries in building other countries, if the investment is properly exploited and the ingredients that push it to achieve the main goal and describe the country to the ranks of developed countries in the field of investment, as Iraq is one of the countries in which investment is weak despite the issuance of a law Investment in Iraq No. (13) for the year 2006, which is a comprehensive of all investment activities in all its industrial, commercial, agricultural and service aspects, for many reasons, the first of which was the economic sanctions imposed on the economy in the nineties of the last century, and the security and political instability after the change of the political system after 2003. The research reached the most important conclusions, the most important of which was the lack of clear mechanisms and formulas governing investor rights, as well as an overlap in some powers of a number of official, executive and supervisory authorities related to the investment environment as a result of the overlapping laws that determine their validity. It encourages attracting foreign investors due to its importance in transferring technology and development to the inside to.

Keywords: investment, law, authority

المقدمة

يحتل الاستثمار مكانة كبيرة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تمارسها دول العالم سواء كان ذلك الاستثمار ضمن الاقليم الجغرافي للبلد او خارجه لكونه يمثل الركيزة الاساسية التي تبنى عليها خطط التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى التقدم والتطور الاقتصادي والسياسي للبلد وتهتم الكثير من دول العالم التي تنشد التقدم الاقتصادي بالبيئة الاستثمارية وتعمل على اصلاح تلك البيئة بشكل مستمر ومراقبة مواطن الخلل فيها لغرض تلافي أي عراقيل قد تؤخر تدفق الاستثمارات اليها ٠ ان القاعدة التي تنطلق فيها جهود تشجيع الاستثمار في العالم تنطلق من ادراك راسخ هو ان الاموال التي يجلبها الاستثمار يمكنها ان تبني بلدان وتطورها وان الاستثمارات الاجنبية التي تتدفق الى البلاد تقدم نماذج عصرية للبناء والتطور تمكن ذلك البلد من مواكبة التطورات والتغييرات التي تحدث في العالم ضمن ذلك الاتجاه .

أهمية الدراسة في هذا الموضوع تظهر في البلدان النامية والتي يكون الاهتمام بموضوعات ومجالات الاستثمار بشكل علمي وعملي والتي تتلائم بشكل كبير وتقدم منفعة الى هذه المجتمعات والتي تكون من خلال تطوير وتحسين الاستثمارات والكفاءات والتي يكون الهدف منها ارتفاع مستويات الأرباح والتي تكون بأستخدام أساليب وطرق رفع مستويات الادخار عند الافراد وبالتالي عند زيادة الادخارات ستتوجه الى استخدام الجزء الفائض من الاستهلاك نحو الاستثمارات المتعددة والتي تساعد على انشاء قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد القومي .

يعد العراق احد هذه الدول التي اهتمت بالاستثمار من خلال انشاء الهيئة الوطنية للاستثمار الذي اقر قانونها من قبل مجلس النواب المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي هدف الى تحفيز وجذب الاستثمارات ولاسيما المحلية والأجنبية والتي تكون عن طريق التقنين من الروتين وتفير الاحتياجات الضرورية وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين، ولكن المشكلة التي تواجه الاستثمار الان هي ان المستثمر الاجنبي لايقرر ادخال امواله الى أي دولة ومن ضمنها العراق بغية مالم يشعر بالاطمئنان على امواله من الاخطار التجارية وغير التجارية وهذا الاطمئنان لايتحقق لمجرد تشريع قانون مثل قانون الاستثمار او الغاء قانون من القوانين المعرقلة للاستثمار وانما يتجقق من خلال تفاعل اقتصادي وسياسي وقانوني يوفر للمستثمر الاجنبي الطمانينة على امواله ويقوم بتوفير مناخ جيد للاستثمار بالنسبة له ومن خلال هذا البحث سنسلط الضوء على الهيئة الوطنية للاستثمار وعملها واهميتها في الاقتصاد الوطني للدولة.

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار

يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية [١] التي يتداولها الاقتصاديون في مختلف القطاعات التي تمثل ركائز الاقتصاد الصناعية والتجارية والزراعية وبقية القطاعات الاخرى الى جانب مقومات الاقتصاد الاخرى كالانتاج والادخار والواردات الاخرى التي تعتمد عليها الدولة في بناء الاقتصاد الوطني، والاستثمار يمثل الشريان الرئيسي الذي يساعد على دوران الحياة الاقتصادية بوصفها الدافع لديمومة واستمرارية الدولة في تسيير شؤون المؤسسات الحكومية من خلال سحب الاموال واستغلالها في المشاريع المختلفة لتلبية الاحتياجات

[١] . محمد حمد حميد ، واقع الاستثمار في محافظة صلاح الدين دراسة تحليلية خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ،٢٠١٥، ص ٨.

المتزايدة يوما بعد يوم وخلق فرص عمل وتسريع وتيرة النمو لتحقيق اهداف التنمية للوصول بالبلد الى مصاف الدول المتقدمة .

المطلب الاول :- تعريف الاستثمار و انواعه

اولا :- تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا: الاستثمار في اللغة:- كلمة الاستثمار مشتقة من استثمر يستثمر استثمارا فالاستثمار هو مصدر لهذه الافعال والاستثمار هو طلب الحصول على الثمر[1] ويقع الثمر على كل ما انتجه الشجر ويغلب على النخل . فمعنى يستثمر يزيد الشئ او ينميه والانماء يكون عادة في الاموال بصورها المختلفة سواء كانت نقدية او مالية او تجارية او اي صورة اخرى ومثل ماقيل في قوله تعالى (وكان له ثمر)[2] فسروه بأنواع المال . وجاء في المعجم الوسيط اثمر الشئ : اتى نتيجته ، واستثمر المال ثمرة والاستثمار استخدام الاموال في الانتاج اما مباشرة بشراء الالات والمواد الاولية واما بطريق غير مباشر كشراء الاسهم والسندات .

اما الاستثمار اصطلاحا :- لكون مفهوم الاستثمار من المفاهيم الشاملة التي لايمكن لأي جهة ان تضع لها تعريفا محددا ثابتا فقد ارتأينا ان نبحث فيما اخذ به اصحاب الشأن من وضع تعاريف معينة كل حسب رأييه وتوجهه :-

١- **من وجهة نظر الاقتصاديون :-** اما من وجهة نظر هؤلاء فقد ظهرت لنا العديد من التعاريف التي تحدد معنى الاستثمار ومنها ما اشارت الى ان **الاستثمار** (اقتناء[3] أصول الأصول الملموسة ، بشرط أن يكون استثمار النقود يساهم في الانتاج ، مما يعني خلق قيمة واضافة فائدة تكون على شكل سلع وخدمات .) وفي راينا ان هذا التعريف مقتضب وغير شامل لمعنى الاستثمار وقد اقتصر على التعامل مع الاموال فقط وبنى عليها المعنى الشامل للاستثمار وهذا يتنافى وشمولية الاستثمار بكل الاوجه الاقتصادية . ونورد التعريف الاخر للاستثمار في الجانب الاقتصادي حيث تم تعريفه على انه (كل نشاط فردي اوجماعي يتم من خلاله استكشاف الثروات والموارد وتوظيفها بالشكل الذي يؤدي الى زيادتها ونمائها والانتفاع بها والمحافظة عليها). ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه في كونه يختصر التعريف الاقتصادي للاستثمار على التعامل مع الموارد المكتشفة في الارض وتوظيفها بما

[1] . انظر القاموس المجيط ، باب الراء فصل التاء ، لمحد الدين محمد بن يعقوب الفيروز، ص ٤٥٨

[2] . القران الكريم (سورة الكهف) اية (٣٤) .

[3] . - سليم سالم عرفة ، ادارة المخاطر الاستثمارية ، دار الراية، عمان ج ١، ٢٠٠٩، ص ١٥

يؤدي الى انتفاعه فيها . وهذا التعريف لا يغطي اهداف ومتطلبات الاستثمار وفقا لما عرف به الاستثمار من شمولية لكل اوجه النشاط الاقتصادي . وبالاضافة الى مارود اعلاه من تعاريف فقد عرفه البعض الاخر من الاقتصاديين بانه[١] (الجهد الذي يبذله الانسان بتنمية المال وزيادته بالكشف عن الثروات الطبيعية المتاحة واستغلال المستكشف منها استغلال امثل) وتم تعريفه ايضا (مجموع الاموال المادية ذات الصفة الاقتصادية والتي يتم توظيفها في العملية الانتاجية من اجل زيادة انتاج العمل.وكل من هذه التعاريف تم تبنيها من قبل المهتمين بالاستثمار كل من وجهة نظره وبراينا ان **التعريف** الذي يكون اكثر قبولا لمصطلح الاستثمار هو[٢] (كل جهد او عمل يقوم به فرد اوجماعة من شانه ان يؤدي الى تحقيق الفوائد والمنفعه من ذلك الجهد ويؤدي الى زيادة في الناتج القومي الذي يعزز قوة الاقتصاد الوطني ويشجع الدولة للتطلع نحو المستقبل) .

٢-اما وجهة نظر الماليين :- وفيما يخص وجهة نظر الماليين فقد اوردو تعاريف كثيرة للاستثمار وايضا حذوا حذو الاقتصاديين فقد تم تعريف الاستثمار كل حسب وجهة نظره وسنورد بعض تعاريفهم هنا فقد عرفه بعضهم على انه ((التزام نقدي من خلاله يتوقع الحصول على نقود اضافية في المستقبل) والبعض الاخر عرفه (عملية توظيف الموارد الحالية والتداول لغرض منافع مستقبلية او توظيفها في المستقبل) وعرف ايضا (توجيه الاموال نحو استخدامات تؤدي الى اشباع حاجة او حاجات اقتصادية).

ثانيا :-انواع الاستثمار: تتنوع مجالات الاستثمارات في كافة اوجه النشاط الاقتصادي سواء كلن ذلك في المجال الصناعي او التجاري او الزراعي او الخدمات الاخرى وتتحدد اوجه تلك الاستثمارات بحسب معيار كل نشاط فمنها ما يحدد بحسب معيار الجنس ويكون على شكل استثمارات وطنية او اجنبية وقسم من هذه الاستثمارات تحدد على اساس معيار الاصل محل الاستثمار كالاستثمارات الحقيقية والانتاجية والاستثمارات المالية وهناك الاستثمارات التي تحدد وفقا للمدة الزمنية وهناك استثمارات قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل واخيرا تحدد الاستثمارات حسب القطاع القائم به كاستثمار عام في القطاع العام واستثمار خاص في

[١] . سفيان صالح خلف الجبوري ، دور الاستثمار العقاري في التنمية العمرانية مع اشارة خاصة الى محافظة صلاح الدين، (دراسة تحليلية) ،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ،٢٠١٣ ،ص٧

[٢] . -نصر محمد السلامي ، الضوابط الشرعية للاستثمار، دار الايمان، الاسكندرية ،ط١، ٢٠٠٨، ص٢٩

القطاع الخاص واستثمار مختلط في القطاع المختلط وسنعطي هنا فكرة مختصرة عن كل نوع من انواع الاستثمار :-

١-الاستثمارات وفق معيار جنسيتها

أ-**الاستثمارات المحلية (الوطنية)** :- ويقصد بها تلك الاستثمارات التي تتم داخل الحدود الاقليمية للدولة حيث يكون فيها المستثمر وطني وراس المال وكذلك المشروع وهي الاستثمارات التي تكون في السوق المحلية بغض النظر عن نوع الاداة الاستثمارية في هذا المجال التي سيستخدمها المستثمر .

ب- الاستثمارات الخارجية[١] :- وهي الاستثمارات التي تكون قائمة على خروج رؤوس الأموال من خلال المستثمرين الى الدول المستقبلة لتلك الاستثمارات. كما وتم تعريف الاستثمار الأجنبي على انه جميع الفرص الاستثمارية التي يوفرها الأشخاص او المؤسسات المالية في الأسواق الخارجية ، حيث تكون هذه الفرص بشكل مباشر او غير مباشر وتكون مباشرة من خلال الشركات والمؤسسات و الفروع في الدول التي تستقبل او تستضيف الاستثمار ، اما غير المباشرة فتكون من خلال المستثمرون المحليون عند قيامهم بشراء عقارات او اسهم في المنشأة الاجنبية ،ام فيما يخص الدول التي تقوم بتصدير رؤوس الأموال يكون الاستثمار غير المباشر لها من خلال صناديق خاصة بالاستثمار او مؤسسات مالية دولية ، اذ يتم استثمار هذه الأموال في في العديد من دول العلم على شكل مشاريع استثمارية .

ب.الاستثمار بحسب معيار الاصل محل الاستثمار [٢]

أ-**الاستثمارات الإنتاجية او الحقيقية** :- تعد الاستثمارات التي يتم استثمار الأموال في أصول حقيقية وموجودة بانها استثمارات حقيقية ، والمقصود بالاصول الحقيقية هي جميع الأصول التي تكون لها قيمة من الناحية الاقتصادية ، ينتج عن استخدامها الحصول على منفعة اقتصادية إضافية تكون شكل خدمات تعمل على زيادة في القيمة المضافة لثروات المستثمر. والاستثمار الحقيقي يشمل جميع أنواع الاستثمار سوى الاستثمار في الأوراق المالية ، متمثلة ب السلع والخدمات والعقارات فضلا عن المشاريع الاقتصادية وغيرها وفي هذا النوع من الاستثمار يتوفر للمستثمر درجة

[١] . محمد مطر : نفس المصدر، ص٥٠.
[٢] . محمد حمد حميد ، نفس المصدر السابق ، ص ١١

كبيرة من عامل الامان الا انه يواجه بعض المشاكل فيها ان درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي تختلف من اصل الى اخر فضلا عن ان هذه الاصول تكون غير متجانسة مما يصعب تقييمها وكذلك فان الاصول التي تستخدم في هذه العملية تكون ضعيفة السيولة وهناك نفقات غير مباشرة كالنقل والتخزين .

ب- **الاستثمارات المالية: ويقسم الاستثمار المالي الى قسمين :-**

١-القسم الاول: يتمثل في شراء الاوراق المالية من اسهم وسندات

٢-القسم الثاني: يتمثل بشراء سلع رأسمالية قديمة كالالات والاجهزة التي تستخدم لانتاج سلع اخرى .

٣-**الاستثمارات بحسب المدة الزمنية :-** وتقسم حسب المدة الى:-

أ- الاستثمارات القصيرة الاجل :- وهي التي تتحقق عوائدها من سنة الى سنتين واكثر اشكال هذا النوع انتشارا هو الاستثمارات المالية ويطلق على هذا النوع من الاستثمار مصطلح الاستثمارات النقدية .

ب- الاستثمارات متوسطة الاجل :- وهي الاستثمارات التي تكون وحدة توظيف الاموال فيها اطول من القصيرة وتصل الى خمس سنوات .

ت- الاستثمارات طويلة الاجل:- يتجاوز هذا النوع مدة الخمس سنوات .

٤- **الاستثمارات حسب القطاع القائم به:-** ويقسم هذا النوع الى

أ- **استثمار عام :-** الاستثمار الذي تتبناه الدوله في سبيل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية ويتم تمويله عن طريق فائض الايرادات او من خلال القروض والمساعدات.

ب- **استثمار خاص:-** وهو الاستثمار الذي يقوم به الافراد والشركات الخاصة من خلال تمويل راس المال الجديد مما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الاموال.

ت- **استثمار مختلط :-** يظهر هذا النوع عند جمع الاستثمار الخاص والعام من اجل اقامة المشاريع الكبيرة حيث تلجا الدولة الى راس المال الخاص لانها غير قادرة على تحقيق المشاريع براس مالها الخاص .

المطلب الثاني: ادوات الاستثمار

تعد أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمرين في مجالات الاستثمار المتعددة كثيرة ومن إن أدوات الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في مجالات الاستثمار المختلفة كثيرة ومتنوعة. في

هذا المطلب نحاول ان نقف على اهم تلك الأدوات والتي يكون ترتيبها بحسب درجة استخدامها او انتشارها وهي : الأوراق المالية ، العقارات ، السلع ، المشاريع الاقتصادية ، العملات الأجنبية ، المعادن الثمينة ، فضلا عن الاستثمار في الصناديق الاستثمارية..

١- **الاستثمارات في سوق الأوراق المالية:** الأوراق المالية تعد من اهم أدوات الاستثمار في الوقت الحاضر لما تتميز به هذه الأداة من مرونة للأشخاص المستثمرين والتي تكون غير متوفرة في الأدوات الاستثمارية الاخرى . والاستثمار في الأموال يعد استثمار من الاجل القصير ويهدف الى تحقيق أرباح من خلال المضاربة[١] والذي ينتشر في الدول المتقدمة اكثر من الدول النامية. وتمتاز الأوراق المالية ايضاً بأنها سهلة في تحويلها الى سيولة نقدية لذا تكون لها صفات متمثلة بانخفاض المخاطرة في التسويق وهو مقدار الزمن الذي يحتاجه في تحويل الأوراق المالية الى نقود وتقسم الاوراق النقدية الى قسمين من الأدوات هما أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها المتعددة والتعهدات والقسم الاخر هو أدوات الدين مثل السندات بجميع الأنواع وأدوات الملكية وأدوات الدين تكون مختلفة من ناحية درجة المخاطرة وطبيعة الدخل فلا يهم تغير إيراداتها بتغير انتاج الشركة والعوائد المتحققة اتي تكون فيها درجة المخاطرة فيها اكثر ارتفاعا مقارنة بالسندات .اما السندات تتميز بدرجة مخاطرة اقل من الاسهم لان دخلها ثابت وهذا الاختلاف يتيح للمستثمر بدائل متعددة يمكنه اختيار الاداة المناسبة وتنويع محفظته الاستثمارية[٢] .

٢- **الاستثمارات في اسواق العقارات:** تعد العقارات ثاني أكثر أشكال الاستثمار شيوعًا بعد الأوراق المالية ، ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين. الأول من خلال شراء العقارات التي تصدرها البنوك العقارية من قبل المستثمرين ، أو مباشرة عندما يشتري المستثمر سندًا عقاريًا صادرًا عن بنك عقاري ، على سبيل المثال. الطريقة الثانية هي الاستثمار في المحافظ المالية لصندوق الاستثمار العقاري ، ويجذب الاستثمار العقاري الكثير من اهتمام المستثمرين في الأسواق المحلية والدولية ، اما خواص الاستثمارات العقارية فتتمثل بما يأتي [٣]:

- يمتلك درجات مرتفعة من الأمان تفوق الموجود من المخزون .
- يمتلك مزايا ضريبية كما في بعض الدول ولاسيما الإعفاءات من فوائد الرهن العقاري .

[١] . فاضل محمد العبيدي ، البيئة الأستثمارية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، ٢٠١٢،ص٢٣.
[٢] . محمد حمد حميد ، نفس المصدر السابق ، ص١٤-١٥
[٣] . - محمد مطر؛ إدارة الإستثمارات – الإطار النظري و التطبيقات العلمية، ط٧، ١٩٩٩- ص ٧٩

- تكاليف عالية ، كون التمويل فيه طويل الاجل ، وارتفاع تكاليفه وبالتالي عوائد مرتفعة .
- لايمتلك أسواق ثانوية منظمة ، وليس فيه سيولة مرتفعة .
- عدم التجانس الذي يسبب للمستثمر صعوبات مختلفة تتعلق بتقييمه أو حساب معدلات العائد.

٣- الاستثمارات في السلع: تمتاز بعض السلع بمميزات خاصة من خلالها تكون ملائمة للاستثمار إلى الحد الذي يتم فيه إنشاء أسواق متخصصة (بورصات) لها ، على غرار البورصات ، ولذا سمعنا عن وجود بورصة قطن في نيويورك ، وفي لندن بورصة للذهب وللقهوى في البرازيل وفي سريلانكا بورصة للشاي ...الخ

أسواق السلع يتم التعامل معها بقيود خاصة اطلق عليها "التعهدات المستقبلية" ، وتعرف على انها عبارة عن عقد يتم ابرامه بين طرفين هما منتج السلعة ووكلاء او سماسرة المنتج فيها يتعهد بتسليم كميات معينة الى الوسيط وفق تاريخ محدد في المستقبل يقابله حصوله على تأمينات او تغطية تحدد بنسبة من قيمة العقد ويمكن ايجازها على النحو الاتي [١]:

- هذه الأسواق لديها درجة عالية نسبيًا من المخاطر الناشئة عن ظروف التخزين
- الدرجة العالية من المخاطرة تحتاج الى نمو وزيادة المضاربة.
- قصر الاطار الزمني للأستثمار في السلع بشكل نسبي ، وعادة ما يتم تحديد مدة العقد المستقبلي بحد أقصى عامين
- يجب أن يكون لدى المستثمر معرفة واسعة في هذا المجال ، ويمتاز هذا السوق بأن المعاملات فيه تكون تكاليفه منخفظة .

٤- الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية[٢]: المشروع عبارة عن نشاط يستخدم موارد اقتصادية ومالية محدودة وينفق أيضًا أموالًا محدودة للحصول على الفوائد والأرباح المتوقعة خلال فترة زمنية محددة وقد يكون كبيرًا أو صغيرًا وقد يكون محليًا أو دوليًا. تعتبر أداة الاستثمار هذه من أكثر الأدوات انتشارا ولها عدة جوانب: صناعية ، تجارية ، زراعية ، خدمية .. الخ. تعد المشاريع الاقتصادية من احد أدوات الاستثمار الحقيقية كونها قائمة على أصول حقيقية والتي تتمثل بالالات والعدد ووسائل النقل والمباني. . .الخ اذ يؤدي تشغيل

[١] . المصدر السابق نفسه، ص٧٥.
[٢] . محمد الوطيان ، المدخل الى اساسيات الأستثمار ، ط١ ، مكتبة الفلاح ، ١٩٩٠،ص٤٣

تلك الأصول الى خلق قيمة مضافة تعمل على زيادة ثروات ماليكيها وبالتالي اعكاسها لتحقيق زيادات في الناتج الإجمالي وتمتاز هذه الأداة بعدد من المميزات فما فيها:

– تقوم هذه الأداة بتحقيق هامش امان كبير للمالكين ومن ثم انخفاض درجات المخاطرة التي ترتبط بفقدان توفر هذه الأداة لمالكها هامش أمان كبير ، وبالتالي انخفاض درجة المخاطرة التي تكون مرتبطة بفقدان رأس المال..

– العوائد التي يحققها المستثمرين عند استثمارهم في المشاريع الاقتصادية تكون مستمره وبشكل عقلاني .

– يمتلك المستثمرين الحق في إدارة اصولهم في ظل هذه الأداة

– لها دور اجتماعي واقتصادي كونها تنتج سلع وخدمات ، فضلا عن توفيرها فرص عمل ومن جانب اخر فأن الأداة هذه تشوبها بعض العيوب وابرزها انخفاض مستوى السيولة في رؤوس الأموال للمستثمرين وأيضا انها أصول يصعب تسويقها بشكل سريع .

المطلب الثالث : محددات الاستثمار

ان التقلبات في حجم الاستثمار هي سبب رئيسي في حدوث فترات الكساد والرواج في الاقتصاد القومي حيث يتحدد الاستثمار بمجموعة من العوامل تكون ذات اهمية متفاوتة فيما بينها ويعد بعضها بمثابة متغيرات داخلية والاخرى يمكن النظر اليها متغيرات خارجية ويمكن ان نبين اهم هذه العوامل :–

١– **الربح:**– يعد الربح احد المحددات المهمة في الاستثمار فيما يخص المشروع الواحد خلال اي فترة زمنية حيث ان الارباح التي يحققها المشروع وان ارتفاع نسبة الارباح يثير التوعية في ارتفاع حجم الطاقة الانتاجية للمشاريع تؤدي الى اتخاذ قرار زيادة الاستثمارات اما في حالة انخفاض الارباح فان ذلك سيحدث العكس ويؤدي الى تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وان الربح احد العوامل المحددة للاستثمار الكلي كونه الحافز الاساسي لجميع المشروعات الخاصة ، كما ان مصدر الادخار الذي يستمر ويتحول دائما الى استثمار مساو له تماما[١] .

٢– **التشريعات الحكومية** :– يقصد بالتشريعات الحكومية الطريقة التي تؤثر بها انظمة الحكومة من خلال القوانين كالأنظمة والقرارات واللوائح التي تصدرها والتي تتعلق بقضايا

[١] محمد حمد حميد ، نفس المصدر السابق ، ص٢٠

الاستثمار وانشطته وهي واحدة من اهم الاعتبارات التي تدخل في قرار اختيار الموقع الاستثماري اذ يبحث المستثمرون عن تلك الدول التي توفر قوانينها وتشريعاتها التسهيلات والسماحات والاعفاءات الضريبية وتمليك الاراضي وتصفية المشروع وتمليك الاموال . فهناك من القوانين والتشريعات التي لا تشجع على الاستثمار حيث تفرض اسعار فائدة او تعيين قطاعات معينة ومحددة تمنحها الاولوية لكي يتم استثمار فيها وغيرها من الاجراءات التي تطبق الاستثمار [١].

٣- **التوقعات** :- ان الاستثمار يعد بمثابة مغامرة تتعلق بالمستقبل لذلك نرى المستثمر يتخذ قرارته ويبني توقعاته المستقبلية للنشاط الاقتصادي وفقا لهذه المظاهرة فان جاءت الظروف وفقا لتوقعاته التي رسمها فان ذلك سيزيد من مستوى الاستثمار اما اذا حدث العكس وجاءت الظروف عكس هذه التوقعات فسيكون متشائما ويخفض من فرص الاستثمار وترتبط توقعات المستثمر بخصوص المستقبل بطبيعة السياسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولة من اجل تحفيز الاستثمار او العمل على توجيهها الى مجالات معينة.

٤- **سعر الفائدة** :- لسعر الفائدة دورا رئيسيا في تحديد مستوى الاستثمار في الاجل الطويل (لانه يمكن اغفال كل من النقود وسعر الفائدة) فان كان التحويل من الارصدة المالية للمنشاة وسعر الفائدة مرتفعا فانه يؤدي الى انخفاض الحافز للاستثمار ويشجع المنشاة الى اقراض تلك الاموال الى الغير بدلا من استثمارها لان العائد سيكون كبير وهذا ما يزيد من تكلفة الفرصة البديلة اما في حالة انخفاض سعر الفائدة فان العائد المتوقع من الاستثمار سيكون اكبر فاذا كان التمويل من الاقتراض فسعر الفائدة المرتفع يعني زيادة كلفة راس المال والذي يساهم في زيادة التكاليف للمنشاة.

٥- **البنى التحتية** :- ان البنى التحتية المتمثلة بالطاقة (كهرباء،وقود، نقل ،موانئ،قطارات،سكك حديد، طرق ،جسور ،خدمات ، اتصالات) فان جميعها تمثل حزمة من العوامل المهمة للاستثمار الاجنبي ومن هنا فان الاقتصاديون يعدون تطور البنى التحتية عاملا مشجعا لجذب الاستثمارات اما بعض الاقتصاديون فانهم يعدون البنى التحتية القصيرة عائق وفي نفس الوقت فرصة من وجهة نظر المستثمر الاجنبي

[١] . سفيان صالح خلف الجبوري ، نفس مصدر السابق ،ص١٤- ١٥

وهذا ماينطبق على البنى التحتية في الاقتصاد العراقي التي تدمرت من جراء الاحتلال وما تعرض له من تخريب.

المبحث الثاني: نبذة عن هيئة الاستثمار(NIC)

الهيئة الوطنية للاستثمار National investment commission نشأت هذه الهيئة في عام ٢٠٠٧ وباشرت عملها في ٢٠٠٨ لتكون وجها للاستثمار الخاص في العراق وتعمل على تعزيز وتسهيل ومراقبة الاستثمار وان الهيئة الوطنية للاستثمار فيما لو تم ادارتها ادارة ناجحة وصحيحة وفقا لتخطيط اقتصادي متقن ومن قبل موظفين اكفاء سيكون لها شان كبير في بناء دولة جديدة مواكبة لتطورات العصر وفقا لتخطيط حضاري يتلائم ومكانة العراق وقدراته الاقتصادية. وان الهيئة وهي احدى الهيئات المستقلة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ وترتبط بمجلس النواب. تتمتع بالشخصية المعنوية وهي احدى الهيئات المستقلة المسؤولة عن وضع السياسات الوطنية للاستثمار وتثبيت الخطط والأنظمة والضوابط لها فضلا عن انها تكون مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الضوابط الموضوعة والتعليمات في مجالات الاستثمار ومجلس الإدارة فيها يتولى المهام التالية[١]:-

١-وضع استراتيجية استثمار وطنية واسعة وتنفيذ الخطط والقيود

٢- الاستعانة باللجان المشكلة لهذا الغرض لتحديد الإجراءات المناسبة لمراقبة وتقييم أداء المشاريع الاستثمارية.

٣-تحديد أهم قطاعات الاستثمار.

٤-إعداد خارطة المشاريع الاستثمارية في جمهورية العراق بناءً على المعلومات التي يتم الحصول عليها من هيئات الاستثمار الإقليمية أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم لكي يتعاون المجلس مع الوزارة المعنية.

٥-إنشاء قوائم الفرص الاستثمارية لمبادرات الاستثمار الاستراتيجي الممولة اتحادياً

٦-تحديد أماكن المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى تطوير.

٧-٧- اقتراح المجالات الاستثمارية وعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها

٨-٨- تشكيل لجان دائمة للإشراف على أعمال الهيئة.

المطلب الاول : تشكيل الهيئة

[١] . - أخذت المعلومات من شبكة المعلومات العالمية – الانترنيت – من موقع هيئة الاستثمار www.parliament.iq/details اخر زيارة ٢٠١/١٢/٢٦

أُنشئت الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، بناءً على ما أقره مجلس النواب ، وفقاً لأحكام المادة ٦١ ، الفقرة الأولى ، وحتى المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة. (٥ / أ) من المادة ١٣٨ قد انتهت صلاحيتها. ثلاثون من الدستور على النحو التالي:-

اولا:- يدير السلطة الوطنية موظف وزاري مسؤول عن تنفيذ سياسات ومسؤوليات الهيئة[١].

ثانيا:- بصفته نائبًا بدرجة نائب وزير ، يتولى رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار المهام المحددة في هيكل الهيئة[٢].

ثالثا:- تتكون الهيئة من التشكيلات التالية-

١-الدائرة القانونية والادارية

٢-الدائرة الاقتصادية

٣-دائرة العلاقات والترويج والاعلام

٤-خدمات المستثمرين ونقطة اتصال واحدة

٥-قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

٦-قسم تكنلوجيا المعلومات

٧-قسم التنسيق مع المحافظات

٨-مكتب رئيس الهيئة

مديري الدوائر المنصوص عليها اعلاه موظف بدرجة مدير وكذلك هيئة الاستثمار في كل محافظة او اقليم تدار من قبل موظف بدرجة مدير ونائب بدرجة معاون مدير .

لمجلس النواب بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء إقالة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ونائبه.

- إذا كان عضو الهيئة الوطنية للاستثمار غير مطابق لقواعد سلوك الهيئة ، يحق لمجلس الوزراء إقالته أو استبداله.

المطلب الثاني : المزايا والضمانات والالتزامات

اولا :- المزايـــــا [٣] : يتمتع المستثمر بالمزايا الآتية

[١] . - المادة (٤) الفقرة ثالثا (أ) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦٦

[٢] . المادة (٤) الفقرة ثالثا (أ) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

[٣] . المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

١- بعد دفع كافة واجباته وديونه للحكومة العراقية وكافة السلطات الأخرى ، عليه أن يستخرج رأس المال الذي أدخله إلى العراق ودخله بما يتماشى مع أحكام هذا التشريع وتعليمات البنك المركزي العراقي بعملة قابلة للتحويل.

٢- المستثمر الأجنبي يحق له الاتي :.

أ- إن الحصول على عضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة ، وكذلك التداول في سوق الأوراق المالية العراقي بأسهم وسندات مدرجة في البورصة ، لا يستبعد إدراج العقارات في أصول الشركات المعلنة.

ب - إنشاء محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات..

٣-تأجير الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يوجد فيها المشروع الاستثماري على أن لا تزيد على (٥٠) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة ، وأن تكون طبيعتها. يراعى في تحديد المدة الزمنية للمشروع وجدواه للاقتصاد الوطني.

٤- تأمين المشروع الاستثماري مع أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية مقبولة.

٥-بالنسبة للمشروع المرخص به فتح حسابات بالنقود العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى أحد البنوك داخل العراق أو خارجه.

ثانيا:- الضمانات[١] :- يضمن هذا القانون للمستثمر ما **يأتي** :

١. في حالة عدم العثور على عراقي لديه أوراق الاعتماد والقدرة على القيام بنفس النشاط ، يحق للمستثمر تعيين واستخدام موظفين غير عراقيين بما يتوافق مع أنظمة الهيئة.

٢. - منح المستثمرين الدوليين والعاملين غير العراقيين في المشاريع الاستثمارية حق البقاء في العراق وتسهيل دخولهم ومغادرتهم.

٣.عدم مصادرة أو تأميم أي مشروع استثماري مشمول بأحكام هذا التشريع كليا أو جزئيا إلا إذا صدر خلافا لحكم قضائي بات.

٤.بعد دفع واجباتهم وديونهم للحكومة العراقية وكافة الاطراف الاخرى ، يجوز للموظفين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع نقل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق بما يتوافق مع القانون..

ثالثا-التزامات المستثمر[٢] :- يلتزم المستثمر بما **يأتي**

[١] . - المادة (١٢) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

[٢] . المادة (١٤) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

١- إخطار الهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة المنطقة أو المحافظة كتابةً فور الانتهاء من تركيب وتجهيز الأصول لأغراض المشروع وتاريخ بدء العمل.

٢- مسك حسابات اساسية مدققة من قبل محاسب قانوني في العراق وفق القانون. تقديم دراسة الج

٣-دوى الاقتصادية والفنية للمشروع وأية معلومات أو بيانات أو مستندات تطلبها الهيئة أو غيرها من الجهات المختصة فيما يتعلق بميزانية المشروع والتقدم المحرز في تنفيذه.

٤-مسك سجلات الأصناف الواردة للمشروع المعفاة من الرسوم بمقتضى أحكام هذا القانون ، وكذلك تحديد مدد الانقراض لهذه المنتجات.

٥-ضمان سلامة البيئة ومطابقتها لأنظمة مراقبة الجودة العراقية ، وكذلك القواعد الدولية في هذا المجال ، وكذلك القوانين المنظمة للأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي.

٦-الالتزام كحد أدنى بالأنظمة العراقية في مجالات الرواتب والإجازات وساعات العمل وظروف العمل..

٧-الالتزام بمواءمة الجدول الزمني لسير عمل المستثمر مع الواقع ، إذا كان الفارق الزمني أقل من ستة أشهر. وإذا تجاوزت المدة ستة أشهر ، توقع الهيئة الوطنية للاستثمار العقوبات ، ويجوز لها إلغاء الترخيص...

٨-تثقيف وتأهيل كوادرها العراقية لتحسين كفاءتهم ومهاراتهم وقدراتهم. يتم إعطاء العمال العراقيين الأولوية الأولى في التوظيف والتوظيف.

المطلب الثالث : المشاريع التي تختص بها الهيئة

١-مشاريع البنية التحتية بقيمة لا تقل عن (٥٠،٠٠٠،٠٠٠) مليون دولار بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي.

٢- المشاريع المشتركة التي لم يتم تنظيمها في منطقة وتشمل أكثر من منطقة أو محافظة.

٣-مشروعات استخراج الموارد الطبيعية مع مراعاة ما ورد في المادة (٢٩) من قانون الاستثمار.

٤-مشاريع تحت رعاية معاهدة وقعت عليها جمهورية العراق.

٥-مشاريع الصناعات الهندسية والمعدنية والبتروكيماوية والصيدلانية ، وتصنيع وإنتاج مختلف أنواع الدولارات الأمريكية أو ما يعادلها بالدينار العراقي.

٦-مشاريع تطوير المناطق التاريخية
٧-مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية على ألا يقل رأسمالها عن (٣٠) مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي.
٨-مشاريع الكهرباء التي لاتقل طاقتها الانتاجية عن (٣٠) ميكا واط .
٩-الخزانات والسدود ومشاريع الري التي لا تقل مساحتها المروية عن (٢٠) ألف دونم.
١٠-المشاريع المتعلقة بالاتصالات
١١-المشاريع التي لا يقل رأس مالها عن (١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مليار دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي.
١٢-أي مشاريع أخرى يرى مجلس الوزراء أنها إستراتيجية وتنموية

المبحث الثالث: اهمية واهداف الاستثمار والمقومات الاساسية له

لعل الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور بارز في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي يمكن القول ان من اهم اسباب عزوف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق عن عقود من الزمن تعود لضعف وغياب الاستثمار سواء في جوانبه المادية أو البشرية.

المطلب الاول:- اهمية الاستثمار

الاستثمار هو أهم عنصر في تحديد معدل النمو الاقتصادي وكمية ونوعية ذلك النمو. أي أن معدل النمو المطلوب يتم تحديده من خلال القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة ، والتي تحددها القدرة على تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات التي لها تأثير نسبي على قرارات الاستثمار لأصحاب رأس المال في أي دولة وتؤثر على حجم الاستثمارات المطلوبة من مصادر داخلية وخارجية. في هذا السياق ، يتضح أن هناك حلقات مستمرة تقودنا إلى استنتاج مفاده أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة ديناميكية تتميز بتغير كمي في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى.

يعاني العراق من مشاكل اقتصادية ورثها عن الماضي ، ونشأ الجزء الآخر منها وتفاقم خلال السنوات الماضية نتيجة الفساد الذي انتشر في جسد الأمة وأصبح مثل السرطان الذي استنزف الدولة مادياً وإنسانياً. والتي كلفتها ثمناً باهظاً. فالبطالة وتدهور الخدمات الأساسية والبنية التحتية ونقص الموارد المالية كلها عوامل تستنزف جهود الدولة. تتطلب هذه المشاكل معالجة جذرية لأسس هذه المشاكل التي يعاني منها العراق ، فهي تتطلب رؤية اقتصادية

شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية على أسس استراتيجية وتنموية فاعلة مستمدة من خصائص واقع الاقتصاد العراقي وقائمة على منهج علمي. مدروس جيدًا يضمن تحديد أولويات البقاء الاقتصادي. من أهم المعالجات التي تضمن بناء ركائز اقتصادية مؤكدة دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يمثل المهام الرئيسية التي تساعد الاقتصاد العراقي على النهوض وتجاوز العقبات التي يمر بها. وإبراز الأهمية الحيوية للاستثمار يجب دراسة خصائص الوضع الاقتصادي والأهداف الأساسية التي يسعى إليها لبناء دولة مستقلة لبلدنا. يمتلك العراق عناصر قوة ومكونات اقتصادية لا تمتلكها دولة قريبة منه ، حيث يمتلك قاعدة موارد غنية ومتنوعة ، فهو ثالث دولة احتياطي نفطي في العالم بالإضافة إلى ما يمتلكه من طاقة غازية وغيرها. الموارد المعدنية ، واستثمار هذه الموارد بطريقة فعالة ورشيدة تعود بفوائد كبيرة على الدولة. تبرز أهمية الاستثمار دوره في معالجة هذه المهام الكبيرة ، بما ينتج عنه من ثمار وآثار اقتصادية من حيث البناء المباشر وخلق فرص عمل منتجة ومصادر تمويل إضافية بشكل عام يمكن تلخيص مزايا الاستثمار بعدة بما في ذلك المساهمة في معالجة مشكلة البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل مقرونة باكتساب مهارات ومؤهلات جديدة من خلال الدورات التدريبية والتعليمية ، وكذلك المساهمة في نقل التكنولوجيا والابتكارات العلمية الحديثة في مجالات الإنتاج والإدارة إلى النهوض بإنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية والقدرة على إعادة تأهيل وبناء المعامل والخدمات الاقتصادية المبدأ الأساسي الذي يترك أثراً إيجابياً على الأداء الاقتصادي من خلال توسيع الاستثمار في الطاقة الإنتاجية وغيرها من الأمور التي يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار إذا تم تطويره وفقًا للعالم. للخطط العملية والعملية ، كما أن الاستثمار يحظى بأهمية استثنائية كونه المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك. .

١-تتجلى أهمية الاستثمار على المستوى الوطني ، وكذلك على مستوى الأفراد على حد سواء ، على النحو التالي: -

اولاً: اهمية الاستثمار على مستوى الفرد

١. يساعد الفرد المستثمر على في معرفة الايراد المتوقع على الاستثمار
٢. يساعد المستثمر في حماية ثروته من جميع المخاطرسواء كانت منتظمة ام غير منتظمة.
٣. يساهم الاستثمار في زيادة العائد على راس المال وتنميته من خلال زيادة الارباح المحتجزة المتحصلة من الاستثمار.

ثانياً: الاهمية على المستوى الوطني :-

يمكن تلخيص اهمية الاستثمار على المستوى الوطني بالنقاط التالية :-

١. زيادة فرص العمل وخفض البطالة
٢. زيادة معدلات تكوين رأس المال بالدولة.
٣. توفير فنيين وإداريين ومهنيين مدربين بمختلف التخصصات.
٤. يدر الاستثمار العملة الأجنبية من خلال تصنيع السلع الموجهة للتصدير.

المطلب الثاني: اهداف الاستثمار

إن عملية الاستثمار في الأصول المالية المختلفة هي جزء من قرار مالي شامل ، لذلك يجب على المستثمر أن يضع خطة مالية شاملة لأنها ستكون بمثابة الأساس لتحقيق أهدافه الاستثمارية ، ويجب أن يكون هدف المستثمر في الإطار واسعاً في حدوده. إطار المخاطرة والعائد ، لأن العلاقة بين العائد والمخاطرة تجعل من الضروري على المستثمر أن يضع نصب عينيه الجوانب الرئيسية الاتية:-

١- المخاطر وسلامة راس المال
٢- الدخل الجاري مقابل قيمة راس المال
٣- اعتبارات السيولة
٤- الافق الزمني للاستثمار
٥- الاهتمامات الضريبية
٦- العوامل التشريعية والتنظيمية

ان المستثمر يسعى الى تحقيق جملة من الاهداف عن طريق الاستثمار مبتغيا بذلك الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الشركاء الاقتصاديين وتتمثل اهداف الاستثمار بما يلي :-

١. تحسين مستوى معيشة الناس من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه.
٢. تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين
٣. خلق فرص عمل وخفض البطالة
٤. تسريع وتيرة تكوين رأس المال في الدولة
٥. توفير الفنيين والإداريين والكوادر المهنية بمختلف التخصصات

٦. إنتاج سلع وخدمات تلبي متطلبات السكان وتصدير الفائض إلى دول أخرى ، مما يوفر العملة الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وتعزيز تكوين رأس المال.

المطلب الثالث: المقومات الاساسية للقرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري بانه : القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من اموال المنشاة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل ويقوم القرار الاستثماري الناجح على المقومات الأساسية التالية :

اولاً: الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية. وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري ، وذلك يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية :

- **الربحية**
- **السيولة**
- **الأمان**

عادة ما يتم التعبير عن ميل المستثمر نحو الربحية في معدل العائد على الاستثمار الذي يتوقعه من الأموال المستثمرة ، بينما يتم التعبير عن ميله نحو العنصرين الآخرين (السيولة والأمان) في المخاطرة التي يرغب في قبولها ضمن النطاق من العائد المتوقع على الاستثمار.

وحسب منحنيات تفضيلهم الاستثمارية ينقسم المستثمرون بشكل عام إلى ثلاثة أنماط هي :

١ – **المستثمر المتحفظ** : وهو مستثمر يعطي عنصر الأمان الأولوية على ما عداه ، وبالتالي يكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة .

٢ – **المستثمر المضارب:** على عكس النمط السابق ، فإن هذا النموذج يعطي الأولوية للربحية على جميع الاعتبارات الأخرى وهو على استعداد لاتخاذ استثمارات عالية المخاطر على أمل تحقيق عوائد كبيرة..

٣ – **المستثمر المتوازن** : وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن .

ثانياً: الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين :

الأمر الأول : لدمج ما يُعرف بالطريقة العلمية في اتخاذ القرار في هذا الاختيار ، والذي غالبًا ما يعتمد على مراحل معينة ، وأهمها:

- تحديد الهدف الرئيسي للاستثمار.
- جمع المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل المناسبة ، والتي من خلالها يتم تحديد العوامل الرئيسية أو المسيطرة في القرار
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

أما **الأمر الثاني** عند اتخاذ خيار الاستثمار ، يجب على صانع القرار مراعاة بعض المبادئ أو المعايير. ومن أهم هذه **المبادئ** :

١- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

٢- مبدأ الخبرة والتأهيل

٣- مبدأ الملاءمة

٤- مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

ثالثاً: مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر : ان العوائد ليست مؤكدة التحقق فضلا عن ان هناك عددا كبير من المخاطر التي تفترضها والتي تتعدد وتتنوع وفقا للادوات الاستثمارية المختلفة ومن هذه المخاطر ماهو قابل للتحكم بعض الشئ من خلال التنويع ، مثل المخاطر غير السوقية وغير العادية ، ومنها ماهو قابل للتحكم به مثل المخاطر السوقية او العادية .

ومما سبق ذكره يتضح ان للاستثمار دورا واهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك لما للاستثمار من تاثيرات كبيرة وعميقة في عمليتي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

المبحث الرابع:-الرقابة على الاستثمار ودور الشفافية والمسالة في اعمالها

المطلب الاول: :الرقابة على الاستثمار

تمارس على اعمال وقرارات هيئة الاستثمار باعتبارها هيئة مستقلة عدة انواع من الرقابة وهي:- **اولاً: رقابة السلطة التشريعية** : يمارس مجلس النواب رقابة على اعمال هيئة الاستثمار وذلك بعدة وسائل منها :-

- **حق السؤال** :- استفهام عضو البرلمان عن امر يجهله او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها اليه او استعلامه عن نيته في امر معين وهو استيضاح لاينطوي على اتهام . ويكون السؤال موجه الى رئيس هيئة الاستثمار عن تلكؤا في عمل هيئة الاستثمار اوتقصير في تنفيذ مشروع معين.

وللسؤال عدة شروط **شكلية** :-

١- ان يكون مكتوبا ٢- ان يكون موجزا وخاليا من التعليق ٣-ويحق فقط للنائب التعقيب على الاجابة

اما الشروط **الموضوعية** :- ١- يجب ان يكون السؤال خاليا من العبارات الغير لائقه

٢- يجب ان لايخالف السؤال احكام الدستور او يضر بالمصلحة العامة .

- **حق الاستجواب** : هو اتهام يقدمه عضو البرلمان لرئيس الحكومة او أي من اعضاء الحكومة لمحاسبتهم

اما شروطه :-

١- شرط الكتابه

٢- ان يكون موجزا ،وان ينصب في امر من الامور العامة ، وان يخلو من التعليق والجدل

٣- الا يتضمن عبارات غير لائقة

٤- الايكون موضوعه مخالفا لاحكام الدستور

٥- ان لا يكون في الاستجواب مساس بامر تنظره المحاكم

- **التجقيق البرلماني** :- هو حق البرلمان في ان يتوصل بنفسه الى ما يريد معرفته من الحقائق، وذلك بتاليف لجنة خاصة من بين اعضائه لاجراء التحقيقات اللازمة له، لكي يستنير الطريق امامه في الشؤون التي تدخل في اختصاصه .

ثانياً: الرقابة الادارية :- تمارس الرقابة الادارية في الاستثمار كالاتي :-

-رقابة تلقائية او ذاتية :- أي مراقبة الادارة نفسها بنفسها وتتم اما بمراجعة من اصدر التصرف نفسه بحيث يعيد النظر فيما اصدره من اعمال وتصرفات ليتأكد من مشروعيتها وصحتها وملائمتها للمشاكل التي صدرت لمعالجتها ويقوم بها الرئيس الاداري الذي يملك سلطة فحص اعمال المرؤوس .

– الرقابة بناء على تظلم :– تقوم هذه الرقابة نتيجة تقديم اصحاب الشان تظلم الى من صدر منه التصرف لإعادة النظر في قراره ليقوم بتعديله او سحبه .

- وان هيئات الاستثمار تخضع لرقابة مجالس المحافظات ومجالس الاقاليم (ترتبط هيئة ؤالاقليم برئيس وزراء الاقليم وتخصع لرقابة مجلس الاقليم وترتبط هيئة المحافظة بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة بما لايتعارض واحكام هذا القانون) .

ثالثاً: الرقابة القضائية :– وهي الرقابة التي يقوم بها القضاء الإداري بحسب التنظيم القضائي لكل دولة .وتمارس الرقابة القضائية على قرارات هيئة الاستثمار من خلال العديد من المحاكم منها محكمة قضاء الموظفين محكمة القضاء الاداري والمحكمة الاتحادية ، وكان من المفروض ان تسمح الحكومة العراقية بان يكون دور التحكيم الدولي في حالة وقوع النزاعات بين هيئة الاستثمار والجهة الامنية المنفذة كون التحكيم من الضمانات الاساسية التي يطالب بها الاجنبي لكي يطمئن على حقوقه في حالة القيام بالمشاريع الاستثمارية في العراق .

المطلب الثاني: المسؤولية الشفافية في نطاق عمل هيئة الاستثمار ومشاريعها

اولاً: المسؤولية : تتحقق المسؤولية في حالة الاخلال الموظف بواجباته وتكون على عدة انواع :–

١– **المسؤولية الادارية:**– في حالة اخلال موظف هيئة الاستثمار بواجباته المنصوص عليها فانه يكون مسؤولا عن الاخلال بعمله ويتم التحقيق معه ويعاقب باحدى العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة .

٢– **المسؤولية المدنية** :– ويراد بها إلزام المسؤول بأداء تعويض للطرف المضرور في الحالات التي تتوفر شروط هذه المسؤولية، فهي لاتحمل معنى الردع بقدر ماتفيد معنى جبر الضرر الذي تسبب فيه الشخص المسؤول[٣].

٣– **المسؤولية الجنائية** :– ان الموظف الذي يرتكب الجرائم في نطاق وظيفته يعاقب فانه يسال جزائيا عن جريمته وفقا للقانون وعند صدور الحكم القضائي الخاص به من حقه ان يطعن بالاحكام اذا راى انها ليست بحق .

ثانياً: الشفافية في نطاق عمل هيئة الاستثمار ومشاريعها: يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات والالتزام المقابل بالكشف عن هذه المعلومات ، مما يعني أن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات ، وليس منعها ، ونقلها المجاني دون عوائق. تتحقق

الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير ، مما ينتج عنه إعلام حر ، فحرية الإعلام ليست فقط شرطًا ضروريًا للشفافية ، بل هي أيضًا ضرورية لإجراء المساءلة ، بالإضافة إلى أهميتها لممارسة الحق في المشاركة في القرار. –صناعة.

نلاحظ غياب الشفافية في بيئة الاستثمار في العراق. تفتقر البيئة الاقتصادية العراقية إلى الشفافية ، وهو الأمر الذي له أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال ، والشفافية هنا هي المعلومات التي تساعد الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بأوضاع البيئة الاقتصادية الداخلية في العراق. على ضوء ذلك يمكنهم صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين والمختصين أن المستوى المتدني للعراق في تقرير الشفافية بشأن الميزانيات المالية العالمية يعكس بوضوح تراجع فرصه للاستثمار وتطوير قطاعه الخاص المحلي. وقال رئيس المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي الدكتور كمال البصري: استمرار انخفاض مؤشر شفافية الموازنة الاتحادية في العراق ، اضافة الى ارتفاع مؤشرات الفساد الاداري والمالي ، وتراجع الاقتصاد. مؤشرات الأعمال الصادرة عن مؤسسات دولية ، والتي تعكس تراجع الفرص الاستثمارية للشركات الرصينة في الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي من شأنه أن يعيق نقل تكنولوجيا الإنتاج والممارسات الإدارية المتقدمة وتطوير القطاع الخاص. أصدرت مؤسسة شفافية الموازنة الدولية مؤخرًا تقريرها حول تقييمها لشفافية الموازنة في دول العالم ، وكان تسلسل العراق مقارنة بالدول الأخرى منخفضًا بنحو (٤ من ٩٩ دولة) ، وبنسبة ٤٪ بين دول العالم. دول العالم الآخر وضع لا يتناسب مع سمعة العراق كدولة ديمقراطية، ومن مهامه اطلاع شعبه على سياسة الحكومة في التصرف بالمال العام، وللشفافية دور كبير ومهم في نقل النزاهة، الدقة والوضوح لأعمال ومشاريع هيئة الاستثمار من خلال الفقرات التالية:–

١–عرض المشاريع الاستثمارية المطلوب تحقيقها في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

٢–بيان جداول بالمناقصات والمزايدات التي تطلب هيئة الاستثمار تنفيذها والحد الادنى لقيمتها المطلوبة.

٣–تشكيل أكثر من لجنة للأشراف على تنفيذ المشاريع ومتابعة التنفيذ وفقا للخطة المرسومة لكل مشروع.

٤-فتح العقود من قبل اللجان المشكلة وعرضها مباشرة على الشعب من خلال وسائل الاعلام خاصة المشاريع الكبيرة.

٥-مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية في كل ما من شانه ان يعزز مبادئ الاستثمار وخاصة القطاع الخاص.

٦-الاعلان عن المشاريع المنفذة وعدم التهاون في تأخير المشاريع الا اذا كان ذلك لأسباب قاهرة.

الخاتمة

يعد العراق جديد العهد على التعامل مع الاستثمار حيث لم يشهد تاريخه بوجود مشاريع استثمارية كبيرة كما هو الحال في دول العالم الاخر من كونه كان بأزمات اقتصادية كان سببها العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة بالرغم من الاستقرار الأمني الذي كان يشهده قبل عام ٢٠٠٣ الامر الذي جعل معظم المستثمرين الأجانب من وضع استثماراتهم وتحقيق أصول استثمارية في العراق وحتى بعد هذا العام لم ترى أي تحول في سياسة الحكومة العراقية بهذا الجانب ولا نريد ان نتسأل عن السبب فالسبب واضح ومعروف وهو عدم وجود استقرار امني في العراق وكذلك الفساد الذي نخر جسم الاقتصاد العراقي فضلا عن ضعف التشريعات العراقية التي تسهم هي الاخرى في عدم تشجيع الاستثمار كل هذه الاسباب ادت الى عزوف المستثمرين خاصة الاجانب عن الاستثمار في العراق ، وبقي المستثمر المحلي يعمل ضمن بيئة استثمار محدودة التشريعات وغير امنة مع قلة خبرة المستثمر المحلي غير المحتك بالمستثمرين الاجانب .ان الاستثمار يوفر العوائد التي تتمكن الدول من خلالها من بناء دول اخرى فيما استغل الاستثمار بصورة صحيحة وتوفرت له مقومات النجاح والارضية الصحيحة ورغم صدور قانون الاستثمار في العراق المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي يعد شاملا لكافة الانشطة الاستثمارية لجميع نواحيها الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية الا اننا نلاحظ ان قانون الاستثمار الصناعي لازال نافذا وفاعلا وكذلك هناك تداخل في الصلاحيات بين هيئة الاستثمار الوطنية وبين صلاحيات هيئة الاستثمار الصناعي مما يحقق نوع من الارباك في عمل الهيئة الوطنية للاستثمار .

الاستنتاجات والتوصيات

١-عدم وجود اليات وصيغ واضحة تحكم حقوق المستثمر ويتم من خلالها حل المنازعات الاستثمارية عند حصولها كتشكيل لجان التحكيم للفصل في المنازعات التي تحدث بين الهيئة والمستثمرين على ان يرأس كل لجنة تحكيم قاضي مختص.

٢-تداخل في بعض الصلاحيات لعدد من الجهات الرسمية التنفيذية والرقابية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية نتيجة لتداخل القوانين التي تحدد صلاحيتها وتخلق نوع من الارباك في ممارسة عملها كوجود هيئة الاستثمار الصناعية التي لا تزال تعمل رغم وجود هيئة الاستثمار وعليه يجب العمل في ذلك .

٣-زيادة الحوافز والضمانات التي تمنح المستثمر الاجنبي وتعزيزها بالتشريعات التي تنصب بنفس الاتجاه لان المستثمر الاجنبي يؤمن نقل التكنلوجيا المتقدمة من خلال استخدامه الفعال والمباشر لها في المشاريع الاستثمارية الامر الذي يساهم في نشر التقدم التكنلوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

٤-لضمان شمولية كافة القطاعات الاقتصادية في هيئة الاستثمار ارى ضرورة زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في الهيئة لكي تكون فاعلية الهيئة وشموليتها اكبر وادق في عملها.

٥-نتيجة للظروف السياسية والحزبية السائدة حاليا في الدولة ولضمان عمل الهيئة بدون تاثيرات ارى من الضروري الابتعاد بالهيئة عن نظام المحاصصة والتحزب والاعتماد على الخبرة والكفاءة والتخصص لضمان نجاح عمل الهيئة .

المصادر

- القران الكريم

اولا : الكتب

١. سليم سالم عرفة ، ادارة المخاطر الاستثمارية ، دار الراية، عمان ج ١، ٢٠٠٩.
٢. عبد الغني ، بسيوني ، القضاء الاداري ،منشاة المعارف،الاسكندرية ، ط٣، ٢٠٠٦.
٣. علي لطفي- واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، مطبعة القاهرة ،٢٠١٣.
٤. فهمي , مصطفى ابو زيد ،، الدستور المصري فقها وقضاءا. ، دار المطبوعات الحامعية ،سنة١٩٩٦.
٥. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز، القاموس المحيط، باب الراء فصل التاء .
٦. محمد البوشواري، المسؤولية المدنية، مطبعة اشرف تاسيلا اكادير، الطبعة الثانية ٢٠٠٨.
٧. محمد مطر؛ إدارة الإستثمارات – الإطار النظري و التطبيقات العلمية، ط٧، ١٩٩٩.
٨. نصر محمد السلامي ، الضوابط الشرعية للاستثمار، دار الايمان، الاسكندرية ،ط١، ٢٠٠٨.

ثانياً: الرسائل والاطاريح العلمية

٩. سفيان صالح خلف الجبوري ، دور الاستثمار العقاري في التنمية العمرانية مع اشارة خاصة الى محافظة صلاح الدين، (دراسة تحليلية) ،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ،٢٠١٣.
١٠. محمد حمد حميد ، واقع الاستثمار في محافظة صلاح الدين دراسة تحليلية خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ،٢٠١٥.

ثالثاً: البحوث
١١. على الصاوى، ماهية المساءلة والشفافية ودورهما فى تعزيز التنمية الإنسانية، المؤتمر الثالث للجمعية الجمعية الاقتصادية العمانية،٢٠٠٩.
١٢. فيصل شطناوي، وسائل الرقابة البرلمانية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الاردني ، كلية الدراسات القانونية جامعة جدر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد ٢٥،عدد٩، لسنة ٢٠١١.
١٣. محمد عبد الكريم منهل العقيدي، آفاق الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق، مجلة الزراعة العراقية العدد ٤ لسنة ٢٠٠٥.
رابعاً: القوانين والانظمة
١. قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦
٢. نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ (المعدل)
خامساً: مواقع شبكة المعلومات العالمية – الانترنيت

1. www.parliament.iq/details.
2. www. ar.wikipedia.org/wiki.
3. www. q8se.blogspot.com.
4. www.sulcci.com